الأمم المتحدة S/2009/299

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2009
Arabic
Original: English

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن، بقراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (البعثة) حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وطلب إليّ أن أقدّم تقريرا عن التقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية الرئيسية التي وردت في تقريريّ المؤرخين ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183)، وأن أقدّم، استنادا إلى ذلك التقدم، توصيات بشأن أي تعديلات أخرى تُجرى في العنصرين العسكري والشرطي للبعثة. وقد تضمّن تقريري المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/86) توصيات أولية بشأن المرحلة الثالثة من تصفية البعثة، كما أشرت فيه إلى أنه سيتم تقديم مقترحات تفصيلية إلى المجلس على أساس النتائج التي ستتوصّل إليها بعثة للتقييم التقني. ويعرض هذا التقرير الخطوط العريضة للنتائج التي توصّلت إليها بعثة التقييم تلك وتوصياتي بشأن المرحلة الثالثة من تصفية البعثة.

ثانيا – بعثة التقييم التقني

٢ – قامت بعثة التقييم التقني، التي قادتها إدارة عمليات حفظ السلام وتألّفت من مشاركين من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن، وشارك فيها في الموقع مشاركون من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بزيارة لليبريا في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو. وتلقّت بعثة التقييم إحاطات تفصيلية من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري، وتشاورت مع قطاع عريض من الأطراف المعنية الليبرية والدولية، بمن فيهم رئيسة ليبريا إلين جونسون سيرليف وعدد من وزراء الحكومة والمؤسسات، وأعضاء السلطتين التشريعية والقضائية، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وقيادات الجيش الوطني والشرطة والوكالات الأمنية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وأعضاء جماعات المانحين والسلك الدبلوماسي، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، والاتحاد الأفريقي،

120609 120609 09-36116 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكبار المسؤولين التنفيذيين في شركتي ارسيلورميتال ArcelorMittal وبوكانان رينيوابلز Buchanan Renewables، وهما شركتان خاصتان قامتا بالاستثمار في ليبريا في السنوات الثلاث الماضية.

٣ - وقام أعضاء بعثة التقييم بزيارة مقاطعات بومي وبونغ وغراند باسا وغرانت غيديه وماريلاند ونيمبا، كما زاروا أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية وسجن مونروفيا المركزي ومعسكر إدوارد بينيا كيسلي حيث تتدرّب القوات المسلحة الليبرية الجديدة. وسافر جزء من البعثة إلى فريتاون حيث التقى أعضاؤه مع نائب مسجل المحكمة الخاصة لسيراليون ومع قوة الحراسة العسكرية التابعة للبعثة والتي تتولى تأمين المحكمة. وحضر إلى مونروفيا فريق عسكري من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي يتناقش مع بعثة التقييم بشأن قضايا التعاون بين البعثتين. وقامت بعثة التقييم قبل مغادرتها ليبريا بمناقشة النتائج التي توصّلت إليها مع الرئيسة جونسون سيرليف، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبعثة.

ألف - النتائج التي توصّلت إليها بعثة التقييم

٤ - ذكر جميع من تحاوروا مع بعثة التقييم أنه لكي يكون تقييم التقدم المحرز في توطيد السلام في ليبريا موضوعيا، فإنه يجب أن يراعي التحديات الكبيرة التي ورثتها الحكومة الحالية عندما تولّت مقاليد السلطة في عام ٢٠٠٦، والحالةَ التي وجدت البعثةُ فيها ليبريا عند انتهاء النزاع في عام ٢٠٠٣. وأشاروا في ذلك الصدد إلى أن ١٤ سنة من الحرب الأهلية قد تركت ليبريا دولةً منهارةً تماماً، حيث تسيطر ثلاثة فصائل متحاربة على أجزاء مختلفة من مونروفيا والمناطق الداخلية. وكانت الهياكل الأساسية، وهي محدودة أصلا، قد باتت حطاما، وكان ثلث سكان البلد مشرّدين والقطاع العام منهارا تماما. وكان الجيش الوطني والشرطة قد انقسما إلى فصائل شتّى، وكانت السمة الغالبة لما تبقّى من قطاع الأمن هي كثرة الوكالات التي أنشأتها الأنظمة المتعاقبة لاضطهاد المعارضين السياسيين؛ وكان النظام القضائي منهارا تماما؛ وكانت أنشطة التبادل الاقتصادي الإجرامية على أشدّها، وبالأخصّ استغلال الموارد بشكل غير قانوني. وأشار هؤلاء المحاورون أيضا إلى أن معظم المناطق التي يسير فيها التقدم بخطى بطيئة، وخاصة في قطاعي الأمن وسيادة القانون، هي مناطق تواجه تحديات سابقة على اندلاع النزاع، وأن إحداث تحوّل في دولة مصمّمة لخدمة أقلّية من السكان المستوطنين في مونروفيا سيتطلب جهودا مستمرة وطويلة الأجل من الحكومة وشركائها الدوليين. ولذلك شدد المحاورون على أن التحدي الذي ينطوي عليه توطيد السلام في ليبريا ليس هو إعادة إنشاء جهاز الدولة الذي دمرته الحرب، بل هو بناء مؤسسات من نقطة الصفر تكون شاملة للجميع وخالية من الفساد وقادرة على توفير الخدمات لجميع السكان.

٥ - وفي هذا السياق، لاحظت بعثة التقييم أنه رغم أن نقطة البداية كانت منخفضة للغاية، فإن جهود توطيد السلام في البلد قد حقّقت تقدما في مجالات عديدة، وخطت الحكومة خطوات كبيرة في تنفيذ برنامجها الطموح للإنعاش بعد انتهاء النزاع. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي أوردها محاورو بعثة التقييم ما يلي: توسيع نطاق الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية؛ وإنفاذ قانون يجعل التعليم الابتدائي مجانيا وإلزاميا؛ وارتفاع معدّل النمو الاقتصادي من ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧؛ واعتماد تدابير لتلبية الشروط الواجب تحقّقها قبل رفع الحظر المفروض على صادرات الأخشاب والماس؛ وتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجالي الحوكمة والإدارة الاقتصادية ممّا أسفر عن الحد من حالات تسرّب الإيرادات في المؤسسات المملوكة للدولة. وقد ارتفعت قيمة صادرات ليبريا من ١٣١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، وقُدّر حجم الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي كان ضئيلا للغاية في عام ٢٠٠٥، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وفي ١٦ نيسان/أبريل، شُطب ما يقرب من نصف ديون ليبريا الخارجية البالغ حجمها ٢,٩ بليون دولار. كما شنّت الرئيسة حملة للقضاء على الفساد معلنةً أنه ''عدو الشعب رقم واحد''، بيد أن بعض نقاط الضعف في نظام العدالة تعوق ملاحقة مرتكبي الجرائم الكبرى.

باء - التحديات الأمنية وتحليل التهديدات

٦ - ظلّت ليبريا مستقرة بصفة عامة منذ نشر البعثة في عام ٢٠٠٣. بيد أنه رغم ما أُحرز من تقدم كبير، فإن حالة الاستقرار القائمة في البلد ما زالت هشّة للغاية، وهو ما يرجع أساسا إلى محدودية قدرة مؤسسات الأمن وسيادة القانون في البلد وإلى التحدّيات العديدة التي خلّفتها الحرب الأهلية. وأعرب كثير من محاوري بعثة التقييم عن رأي مفاده أنه لا يمكن استدامة السلام والاستقرار القائمين إلا بوجود لا يستهان به للعنصر العسكري للبعثة، وحذّروا من التسرّع في تصفية البعثة وسحبها. ومع تسليمهم بعدم وجود أي خطر عسكري وشيك يتهدّد ليبريا، فإنهم أشاروا إلى العديد من القضايا الخلافية والتفاعلات السياسية الكامنة التي يمكن أن تتحوّل بسرعة، في غياب الدور الرادع الذي تقوم به البعثة، إلى عوامل رئيسية لزعزعة للاستقرار. ومعظم هذه القضايا مردّه إلى نفس العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية، ومنها تهميش السكان الأصليين، وهم الأغلبية، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتفشي الفساد، والتنازع على الأراضي المتفاقم بفعل الانقسامات العرقية القائمة منذ زمن طويل، وتركّز خدمات الدولة في مونروفيا. ويكرس الخلل الذي يعتري نظام العدالة هيمنة ثقافة تسوية المنازعات باستخدام العنف الغوغائي؛ وثمّة آلاف من الشبّان العاطلين والمقاتلين السابقين والجنود السابقين المسرّحين وغيرهم من أفراد الأمن المسرحين من الخدمة يشكّلون مزيجا خطيرا من أناس

ساخطين لديهم ميل للعنف ويمكن استغلالهم بسهولة من قبل المخرّبين. وما زال البلد يعاني من ارتفاع معدّلات الجرائم العنيفة، وخاصة جرائم السطو المسلح والاغتصاب، حتى أن كثيرا من الليبيريين قد أبلغوا بعثة التقييم أنهم، وبعد مرور ست سنوات على انتهاء النزاع، ما زالوا يفتقدون الشعور بالأمان.

٧ - وفي ظل هذه الظروف، كثيرا ما يتصاعد خلاف بسيط ويتحوّل بسرعة إلى حادث أمني كبير يتطلب من شرطة ليبريا الوطنية استجابة فوق مستوى قدراتها. وذكر محاورو بعثة التقييم أعمال العنف التي تكرّر حدوثها في مقاطعة نيمبا بسبب المنازعات على الأراضي بين مجموعات عرقية كانت متخاصمة في الحرب الأهلية، ولم يمكن السيطرة عليها إلا بعد أن تدخّلت البعثة عسكريا. ومن مقاطعات البلد الـ ١٥، هناك حاليا عشر مقاطعات متضرّرة من منازعات الأراضي التي نشأ كثير منها عن شَغل الممتلكات بشكل غير قانوني أثناء الحرب. وقد أنشأت الرئيسة جونسون سيرليف آليات مخصّصة لمعالجة المنازعات المتكرّرة في مقاطعة نيمبا. إلا أنه لم يتم إنشاء آلية على المستوى الوطني لمعالجة مشكلة حيازة الأراضي بصورة منهجية، ولم تقم السلطة التشريعية بعد بسنّ قانون لجنة الأراضي. وفي غضون ذلك، تم إحراز تقدم في معالجة بعض جوانب هذه المشكلة، بما في ذلك في إطار القانون الوطني لإصلاح الغابات لعام ٢٠٠٦ الذي وضع قاعدة عادلة لقسمة رسوم إيجار الأراضي بين المجتمعات المحلّية المضيفة والمقاطعات والحكومة.

٨ - كما ذكر محاورو بعثة التقييم حادثا خطيرا آخر تطلّب تدخّل البعثة عسكريا في غبارنغا بمقاطعة بونغ، حيث تجمّع بضعة مئات من المقاتلين السابقين في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ونظموا صفوفهم في غضون ساعات لكي ينتقموا لمقتل أحد زملائهم، فأحرقوا مركز الشرطة المحلي وهاجموا مسؤولين محليين وضباطا من شرطة الأمم المتحدة والشرطة المحلية. وفي ذلك الصدد، أعرب محاورو بعثة التقييم عن قلقهم بشكل خاص إزاء القدرة التنظيمية التي يتمتع بها المقاتلون السابقون والجنود المسرّحون، وإزاء هياكل القيادة التي ما زالت لديهم. وبالنسبة للمقاتلين السابقين، فإن هياكلهم التنظيمية والقيادية موجودة لأغراض اقتصادية بصفة عامة، ولكنها تستخدم أيضا لتنظيم أعمال سطو أو أعمال احتجاج عنيفة. وكثير من جنود القوات المسلحة الليبرية المسرّحين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٤ جندي ما زالت لديهم هياكل للقيادة والسيطرة قادرة على تأدية وظائفها، وهي تُستخدم في تنظيم مظاهرات يقومون بها بشكل متكرّر، وأحيانا ما تكون عنيفة، للطعن في شرعية التسريح أو المطالبة بمستحقّاتهم المتأخّرة لدى الحكومة.

٩ - ومن المتوقّع أن تؤدي آثار التراجع الاقتصادي العالمي إلى تفاقم العديد من هذه المشاكل، وأن تسهم في زيادة الجرائم العنيفة والاضطرابات المدنية. وأبلغت الشركات الخاصة الدولية بعثة التقييم أنها كانت قد أخذت الغطاء الأمني الذي توفره قوة البعثة في الحسبان لدى اتخاذها قرار الاستثمار في ليبريا. وفي بوكانان بمقاطعة غراند باسا، قامت شركة آرسيلورميتال والمقاول المتعاقد معها من الباطن بإنهاء خدمات نحو ١ ٧٠٠ عامل منهم مقاتلون سابقون، ممّا دفع هؤلاء إلى القيام بأعمال احتجاج والتهديد بارتكاب أعمال عنف ضد الشركة. وأعربت مجموعات المجتمع المدني في بوكانان عن قلقها من أن يؤدي الاستغناء بسرعة عن أعداد غفيرة من العمال إلى تصاعد معدّل وقوع الجرائم العنيفة، بعد أن كان يتجه إلى الانخفاض. وفي مقاطعة سينوي، أدّى هبوط أسعار المطاط من ١ ٢٠٠ دولار إلى ٢٨٩ دولارا للطن إلى تخلي المقاتلين السابقين والشباب العاطلين عن الممارسة غير القانونية لاستخراج المطاط وانضمامهم إلى الجماعات القائمة على نشاط التنقيب غير القانوني عن الذهب في متنزّه سابو الوطني، أو ممارستهم أنشطة غير قانونية لاستخراج الماس من الطبقات الرسوبية، مما يؤجج الصراع على الوصول إلى الموارد. والكثير من أنشطة التعدين غير القانونية هذه يجري في أجزاء من البلد ما زالت سلطات الدولة غير قادرة على الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال غير القانوني للموارد لا يزيد فقط من خطر تجدد نشوب النزاعات عندما توضع الترتيبات القانونية، بل ويديم خطر استخدام المخرّبين عائدات هذه الأنشطة لتخريب الوضع المستقر.

١٠ - وعلى الجبهة السياسية، يولّد عدد من العمليات الجارية توترات قد تقوّض الوضع المستقر مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الحاسمة في عام ٢٠١١. وأعرب ممثلون عن جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة عن رأى مفاده أن الحكومة لا تسهم في المصالحة الوطنية إلا بالكلام. وينتاب هؤلاء شعور قوي بأن عملية المصالحة يجب ألا تنحصر في لجنة الحقيقة والمصالحة، بل أن تمتد إلى معالجة القضايا الملحة على مستوى القواعد الشعبية.

١١ - وفي الوقت ذاته، فإن العمل الذي تضطلع به لجنة الحقيقة والمصالحة، والذي سيُختتم في حزيران/يونيو، قد دفع أمراء حرب سابقين أقوياء إلى إطلاق تهديدات سافرة، في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع المدني بمحاكمة من ارتكبوا الفظائع خلال النزاع. والأفراد المعنيون هم المخرّبون المحتملون، فضلا عن أصحاب المصالح المحميّة التي يهددها برنامج الحكومة الإصلاحي وحملتها لمكافحة الفساد، وكذلك بعض الشخصيات البارزة ممّن يحملون ضغائن بسبب جزاءات مجلس الأمن التي ما زالت تؤثر عليهم. وأعرب بعض محاوري بعثة التقييم عن رأي مفاده أن هذه الجزاءات تعوق المصالحة الوطنية، بينما شدّد فريق آخر على أهمية محاربة الإفلات من العقاب. ويرى هذا الفريق أن الأصول المجمّدة التي كان قد تم الحصول عليها من الدولة بصورة غير قانونية ينبغي أن تُستخدم في دفع التعويضات لضحايا النزاع.

١٢ - ووصف جميع الأطراف المعنية انتخابات عام ٢٠١١ بالعلامة الحاسمة التي ستُختبر بها استدامة السلام وقدرة المؤسسات الأمنية والانتخابية ومؤسسات سيادة القانون في البلد على تنفيذ عملية كبرى كهذه. واستشهدوا بانتخابات عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٧ للتذكير بتاريخ ليبريا في الانزلاق إلى الحرب في أعقاب الانتخابات التي يرى عموم السكّان أنها فاقدة المصداقية. وهناك عدد من المسائل المتعلقة بالانتخابات، ومنها تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية، قد بدأت بالفعل تولّد توتّرات سياسية. وقد أبلغ بعض الأحزاب السياسية المعارضة بعثة التقييم أنها لن تشارك في الانتخابات إلا إذا أعيد تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية بالتشاور مع الأحزاب. غير أن أحزابا أخرى أشارت إلى أن اللجنة، بتشكيلها الحالي، قد أظهرت الحيادية في تنظيم الانتخابات الفرعية التي فاز فيها مرشحو المعارضة، كما أنها استشارت جميع الأحزاب بشأن الإصلاحات المقترحة لقانون الانتخابات. كما أن ١٧ حزبا سياسيا معارضا اجتمعت مع بعثة التقييم اتهمت الحزب الحاكم برفض المصالحة والحوار الوطنيين، لافتة إلى أن عدم حضور حزب الوحدة الاجتماع الذي عُقد مع بعثة التقييم، إلى جانب الاجتماعات السابقة التي نظّمها فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، هو بمثابة تأكيد لاستخفافه بالحوار مع المعارضة. وأعرب جميع محاوري بعثة التقييم عن رأي مفاده أن انتخابات عام ٢٠١١ ستكون مثار خلافات. وفي ذلك الصدد، أوصوا بقوة بجعل هدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة من النقاط المرجعية الرئيسية التي توجّه عملية تصفية البعثة، وبأن تحتفظ البعثة بقوام كبير من القوات خلال الانتخابات. ومن المتوقع أيضا أن تطلب السلطات الوطنية قدرا كبيرا من المساعدة من الأمم المتحدة، ولهذا الغرض، قامت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في أيار/مايو.

١٣ - وتتعرّض ليبريا بسبب الحالة الراهنة في المنطقة دون الإقليمية لمخاطر أمنية كبرى. ويشعر محاورو بعثة التقييم بالقلق بشكل خاص إزاء عدم التأكّد من نوايا ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢ من المقاتلين الليبيريين المنتسبين للميليشيات الموالية للحكومة في غرب كوت ديفوار، بالإضافة إلى عدد غير محدّد من العناصر الليبرية المنتسبة للقوات الجديدة في شمال كوت ديفوار. وقد أكدّت حكومة كوت ديفوار دوما أن المقاتلين الأجانب لن يستفيدوا من برنامجها لنزع السلاح. كما أن الحالة السياسية غير المستقرة في غينيا وحوادث العنف التي وقعت مؤخرا في سيراليون بين الحزب الحاكم والحزب المعارض الرئيسي تشكّل هي الأخرى مبعثا للقلق. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية التي أجريت في سيراليون في آذار/مارس، هربت إلى ليبريا أعداد غفيرة من مواطني سيراليون من سكان المقاطعات الحدودية خوفا من وقوع مصادمات عنيفة بين الحزبين المتنافسين.

١٤ - ونظرا لضعف قدرات ليبريا في مجال إنفاذ القانون وللفقر المدقع في البلد، فإنها عرضة أيضا للاختراق من قبل العصابات الدولية للاتّجار بالمخدرات، وهو ما يحدث بالفعل في الجارتين غينيا وسيراليون وفي بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. ويرى محاورو بعثة التقييم أن وجود البعثة يشكل رادعا استراتيجيا يحول دون استخدام الأراضي الليبرية كنقطة عبور للاتّجار الدولي بالمخدرات. غير أن هؤلاء المحاورين أشاروا أيضا إلى أنه ما لم تقم الوكالات الأمنية الليبرية بتطوير قدرتها على للحد من الاتّجار بالمخدرات عندما تنسحب البعثة، فإن التهديد سيكون عالمي النطاق، فالاتّجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية غالبا ما ينطوي أيضا على تهريب أسلحة وغسل أموال وأعمال إرهابية.

جيم - حالة تنفيذ النقاط المرجعية الأساسية للتخفيض التدريجي

١٥ - لقد أورد تقريري المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) بالتفصيل النقاط المرجعية الأساسية لإرشاد التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا: (أ) استكمال التدريب الأساسي لما عدده ٥٠٠ ٣ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ (ب) استكمال إجراءات التشغيل المتعلقة بالشرطة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (ج) استكمال تشكيل وحدة شرطة للتصدي للطوارئ قوامها ٥٠٠ فرد بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ (د) تزويد أفراد الشرطة بالمعدات ونشرهم في المقاطعات، فضلا عن بناء الهياكل الأساسية للشرطة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ (هـ) إعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية الأمنية الوطنية وبنيتها الهيكلية وتنفيذهما في جميع أنحاء البلد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (و) تدريب وبدء تشغيل الكتيبتين الأولى والثانية للقوات المسلحة الليبرية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على التوالي. وفي تقريري المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/86)، حددت أيضا استعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد باعتبارها نقطة مرجعية أساسية.

القوات المسلحة الليبرية

١٦ - يحرز تدريب القوات المسلحة الليبرية الجديدة التي قوامها ٢ ٠٠٠ فرد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تقدما مطردا. وسيتشكل الجيش الجديد من كتيبتين للمشاة وسرية للمهندسين ووحدة للشرطة العسكرية. وسيتم الانتهاء من تدريب المشاة المتقدم للكتيبتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وستؤدي بعد ذلك الكتيبة الأولى برنامج الولايات المتحدة لتدريب الجيش وتقييمه في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، فيما ستؤدي الكتيبة الثانية ذلك التدريب في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرر حاليا أن يبدأ التدريب لفترة ما بعد برنامج تدريب الجيش وتقييمه، الذي ستشارك فيه بعثة الأمم المتحدة في

ليبريا، في أيلول/سبتمبر بالنسبة للكتيبة الأولى، وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بالنسبة للكتيبة الثانية. وأبلغ المدربون الأمريكيون بعثة التقييم التقني بأنهم يتوخون بلوغ القوات المسلحة الليبرية الجديدة قدرتها التشغيلية الكاملة واستعدادها لتسلم بعض المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في منتصف عام ٢٠١٢.

١٧ - ويعمل ضباط معارون من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما فيها غانا ونيجيريا، التي توفر رئيسا لأركان الجيش، في مراكز للقيادة لملء الفراغ القيادي في القوات المسلحة الليبرية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد تعيين أربعة ضباط من القوات المسلحة الليبرية السابقة بعد عملية تمحيص دقيقة، وهم يعملون في مقر القوة. غير أن بعثة التقييم أُبلغت بأنه سيلزم ١٤٦ ضابطا لكي يعمل الجيش الجديد بكامل طاقته، وأن تطوير ملاك للضباط من داخل الجيش الحديث النشأة الذي تعوزه التجربة سيتطلب وقتا وقدرا كبيرا من التوجيه من جانب الضباط المتمرسين. ويقوم ضباط عاملون من جيش الولايات المتحدة بالمساعدة على تدريب قيادة الجيش وتوجيهها، وقد بدأت الحكومة الليبرية والقوات المسلحة الليبرية والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا مناقشات بشأن الدور الذي ستضطلع به البعثة وغيرها من الشركاء في تدريب الضباط وتوجيههم. وأكدت وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبرية على أهمية زيادة إشراك ضباط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تدريب الجيش الجديد وتوجيهه، مع مراعاة البنية الهيكلية المشتركة للدفاع في الجماعة دون الإقليمية.

١٨ - وأعرب العديد من محاوري بعثة التقييم عن قلقهم إزاء قدرة الحكومة على تحمل نفقات القوات المسلحة الليبرية الجديدة، بما في ذلك الهياكل الأساسية لقطاع الدفاع. ومن المقرر أن تسلم الولايات المتحدة مركز باركلي للتدريب في وسط مونروفيا إلى وزارة الدفاع في آب/أغسطس، بينما سيتم أيضا تسليم معسكر وير ومعسكر إدوارد بينيا كيسلي في ضواحي مونروفيا بحلول نهاية السنة. وشيدت الصين ثكنات في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، سلمت إلى الحكومة في أيار/مايو، إلى جانب ضمان مدته سنة واحدة من أجل الإصلاحات والصيانة. غير أن تطوير القوات المسلحة الجديدة وتحمل نفقاتها سيتطلب تخطيطا مكثفا والتزاما طويل الأجل من جانب الشركاء الدوليين.

١٩ - والولايات المتحدة، التي تقود أيضا جهود مساعدة الحكومة الليبرية على تشكيل خفر السواحل على مدى السنتين المقبلتين، أبلغت بعثة التقييم بأنها ستتبع نهجا متكاملا، بما في ذلك المبادئ، والتدريب، والتزويد بالمعدات، والمرافق، وبناء المرافئ. وستتحمل الولايات المتحدة أيضا نفقات خفر السواحل، الذين سيضمون في مرحلة أولى ٦٠ فردا. وستنشر

زوارق قابلة للنفخ ذات هياكل صلبة في مونروفيا وبوكانان. وسيشمل تطوير ملاك القيادة تدريب القائد ونائب القائد المعينين حديثا في الولايات المتحدة.

الشرطة الوطنية الليبرية

٢٠ - استكمل التدريب الأساسي لأكثر من ٥٠٠ ٣ ضابط في الشرطة الوطنية الليبرية في الموعد المحدد في عام ٢٠٠٧، لكن تبين أن تحقيق كامل القدرة التشغيلية عملية معقدة تعترضها عدة تحديات. وتركز البعثة الآن على التدريب المتقدم، وتوفير الدعم الاستشاري الاستراتيجي، وتوجيه نشر الشرطة في المقاطعات وتيسيره. غير أن جميع أصحاب المصلحة قدموا تقييما صريحا للجهود المبذولة بغية تطوير الشرطة الوطنية الليبرية، فوصفوا القوة بأنها غير فعالة. وكان من بين التحديات العديدة التي جرى تحديدها سوء ظروف الخدمة وعدم فعالية إدارة قوة الشرطة، فضلا عن عدم كفاية وسائل النقل ومعدات الاتصالات والهياكل الأساسية. وفي العديد من المقاطعات، لا يطال انتشار الشرطة جميع المناطق الإدارية. وعلى الرغم من إنشاء ما يزيد على ٥٠٠ منتدى لإشراك المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة في أنحاء البلد، تظل العلاقات التي تربط أفراد الشرطة إجمالا بالمجتمعات المحلية التي يخدمونها علاقات سيئة، وقد أبلغ المجتمع المدني بعثة التقييم بأن العديد من الليبريين لا يزالون يخشون الشرطة. ويرى جميع محاوري بعثة التقييم أن مصداقية الشرطة تتأثر سلبا بعدم الانضباط وبالممارسات الفاسدة وإيذاء السكان، فضلا عن عجزها عن الحفاظ على القانون والنظام أو مكافحة الجريمة بشكل فعال.

٢١ - وحددت بعثة التقييم العديد من الأسباب التي تكمن وراء أوجه العجز الخطيرة التي تواجه الشرطة، بما في ذلك أوجه القصور في التدريب والتوجيه اللذين يقدمهما مستشارو شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتعاني البعثة من نقص في المدربين المتخصصين في مجالات مختلفة، بما فيها إدارة التغيير ووضع البرامج والتخطيط الاستراتيجي. ويتمثل تحد آخر في غياب الدعم المتناسب من جانب الجهات المانحة لتزويد الشرطة بالمعدات ولإنشاء الهياكل الأساسية للشرطة في المقاطعات، بما في ذلك مراكز الشرطة والثكنات. وقد خصصت الحكومة الليبرية، التي تعمل بميزانية قائمة على النقدية، حوالي ٦,٩ ملايين دولار للميزانية التشغيلية لقوة الشرطة، بما في ذلك المرتبات، خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو ما يقل كثيرا عن المبلغ المطلوب لتحقيق الفعالية التشغيلية للقوة والذي يقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار. ويتلقى ضباط الشرطة المنشورون في المناطق الداخلية من البلد مرتبات شهرية لكن من دون الحصول على أي بدلات للمعيشة أو للإقامة أو غيرها من المحفزات للبقاء في مواقعهم، ومن هنا كان معدل التغيب عن العمل مرتفعا للغاية. ويزيد من إعاقة الشرطة الوطنية الليبرية

مواطن الضعف في القيادة والإدارة والشؤون الإدارية على جميع مستويات هياكلها القيادية، كما أنها تفتقر إلى آلية خارجية للرقابة.

٢٢ - وأنشئت في عام ٢٠٠٥ وحدة لدعم الشرطة قوامها ٣٠٠ فرد، اشتملت على ضباط قامت نيجيريا بتدريبهم وبتزويدهم بالسلاح. غير أن الوحدة تُستنزف حاليا بشكل خطير، بسبب ارتفاع معدل التناقص الطبيعي للأفراد، وتوظيف العديد من أفرادها في وحدة التصدي للطوارئ. ولا يتوفر لدى أكاديمية الشرطة حاليا برنامج للتدريب مخصص للوحدة.

٢٣ - ويحرز تطوير وحدة التصدي للطوارئ التي قوامها ٥٠٠ فرد تقدما مطردا، حيث تم تدريب ٢٠٩ من الضباط حتى الآن، غير أن قدرتهم التشغيلية لا تزال هامشية. وفي أول اختبار رئيسي لأدائها، قامت الوحدة بدور هام في إلقاء القبض من جديد على ٤٠ سجينا كانوا قد فروا من سجن زويدرو في نيسان/أبريل. بيد أن بعض المحاورين أعربوا عن قلقهم مما ورد من تقارير عن تورط بعض أفراد الوحدة في أعمال سطو مسلح في مونروفيا. وتوفر الولايات المتحدة، التي تقود تطوير وحدة التصدي للطوارئ، المدربين في إطار بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إضافة إلى المعدات والأسلحة والزي الرسمي لما عدده ٥٠٠ فرد، بينما قدمت أيرلندا المركبات والتمويل لغرض التدريب. وأبلغت الولايات المتحدة بعثة التقييم بأن برنامج استقدام الموظفين لوحدة التصدي للطوارئ سيتوقف بصورة مؤقتة حال بلوغ قوامها ٣٥٠ فردا إلى ٤٠٠ فرد، بالنظر إلى تضاؤل مجموعة المجندين الجدد المؤهلين، وستقوم بعثة التقييم في تلك الفترة بتقييم أداء الوحدة وهياكلها القيادية وقدرة الحكومة على تحمل نفقاتها.

٢٤ - وتم تحقيق إنجازات مهمة في بناء القدرات في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة. ويقود المدربون الليبريون التدريب الأساسي برمته تقريبا تحت إشراف مدربي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وتتزايد قدرتهم أيضا على إدارة الأكاديمية، وإن كانت عملياتها لا تزال تعتمد إلى حد كبير على البعثة. ولم يبق سوى ١٩ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة في الأكاديمية لتقديم التوجيه والتدريب المتخصص.

٢٥ - وهناك حاجة ماسة إلى وضع مشروع تطوير الشرطة على مساره الصحيح من جديد. وأبلغت الرئيسة جونسون سيرليف بعثة التقييم بأنها تعتزم قريبا إدخال تغييرات كبرى على قوة الشرطة. وتوفر الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية الليبرية التي وضعت حديثا إطارا لتقريب وجهات نظر الحكومة الليبرية وقيادة الشرطة والشركاء من الجهات المانحة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا حول مجموعة من الأولويات المتفق عليها، التي من شأنها أن تيسر التنسيق الفعال للمساعدة الثنائية. وأعربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية عن اهتمامهما بقيادة جهود تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات من أجل قيادة ومراقبة وكالات إنفاذ القانون الليبرية.

وضع استراتيجية وهيكل للأمن الوطني

٢٦ - ركزت عملية إصلاح القطاع الأمني المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا في عام ٢٠٠٣ على إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية. ونتيجة لذلك، لم يُدرج نهج لإصلاح القطاع الأمني على نطاق المنظومة في التخطيط المبكر لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي ركزت ولايتها الأولية على إعادة هيكلة الشرطة، فيما قادت الولايات المتحدة بناء جيش جديد. ومع الكشف عن أوجه قصور هذا النهج، أضيفت جوانب أخرى من إصلاح القطاع الأمني لاحقا إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وبناء على طلب البعثة، وافقت المملكة المتحدة على تمويل مستشار لإصلاح القطاع الأمني لدى ممثلي الخاص. غير أن تلك المساعدة ستنتهي مدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبالنظر إلى الحاجة إلى مواصلة متابعة نهج شامل لإصلاح القطاع الأمني، أوصت بعثة التقييم التقني بالنظر في كل الخيارات للإبقاء على تلك الوظيفة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٢٧ - ولما استحدثت الحكومة سياسة أمنية وطنية تهدف إلى تعزيز التنسيق والاتساق في توفير الأمن وإدارته، كانت إعادة هيكلة الجيش والشرطة قد قطعت أشواطا كبيرة بالفعل. وأعرب رئيس أركان القوات المسلحة الليبرية لبعثة التقييم عن قلقه إزاء تركيز الجهود الرامية إلى إصلاح الدفاع على المستوى التكتيكي، دون الاهتمام كثيرا بوضع هيكل استراتيجي. وتجري حاليا معالجة أوجه القصور هذه، ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية وطنية للدفاع في أيار/مايو. وتشمل المسائل المعلقة الرئيسية تحديد مهمة القوات المسلحة الليبرية وانتشارها وقوامها، حيث أعرب أصحاب المصلحة الوطنيون عن آراء متباينة بشأن تلك المسائل. وأبلغت الرئيسة جونسون سيرليف بعثة التقييم بأن حكومتها ستركز اهتمامها على دعم استمرار القوات المسلحة الليبرية الجديدة بقوامها الحالي البالغ ٢ ٠٠٠ فرد، وكفالة بلوغها قدرتها التشغيلية كاملة، قبل النظر في زيادة قوام قواتها.

٢٨ - وبالنظر إلى العدد الهائل للوكالات الأمنية التي أنشأتها الأنظمة السابقة، حددت مصفوفة تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية في ليبريا الحاجة إلى تبسيط الوكالات الأمنية وإلغاء التشريعات المتصلة بالأمن في باعتبارها ''الأولوية الأولى''. بيد أن مشروع التشريع التنفيذي، أو القانون الشامل، لم يقدم بعد إلى الهيئة التشريعية. وفي ظل المقترحات الحالية، ستدمج وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات والمكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني في الشرطة الوطنية الليبرية، وسيجري تسريح الأفراد الفائضين عن الحاجة أو غير المؤهلين. وشددت

الاستراتيجية الأمنية الوطنية على الحاجة إلى إنشاء خدمة فعالة لكفالة أمن الحدود، لكن لم يشرع بعد في إعادة هيكلة مكتب الهجرة والجنسية. وقد تلقى بعض موظفي الهجرة التدريب في غانا، بينما قدمت فرنسا المساعدة للمخافر الأمامية للمكتب على طول الحدود مع كوت ديفوار، وقامت الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة بإعادة تأهيل بعض المراكز الحدودية. وبذلت البعثة أيضا جهودا لمساعدة المكتب على وضع خطة استراتيجية قد تساعد على اجتذاب دعم الجهات المانحة. وشدد أعضاء في اللجان التشريعية المعنية بالدفاع والأمن على أهمية الرقابة الخارجية للقطاع الأمني، وأعربوا عن رأي مفاده أن غياب آليات فعالة للإدارة كان السبب الرئيسي الذي جعل المؤسسات الأمنية في ليبريا فيما مضى مؤسسات متحزبة وغير منضبطة وفاسدة.

٢٩ - ونتج أيضا عن التشديد على إعادة هيكلة الجيش والشرطة دون تقديم ما يتناسب مع ذلك من مساعدة لنظامي العدالة والسجون مأزق في قطاع سيادة القانون، مما أدى إلى مواصلة تقويض فعالية الشرطة. وأبلغت قيادة الشرطة الوطنية الليبرية وأعضاء المجتمع المدني بعثة التقييم بأن العديد من الناس يخشون الإبلاغ عن الجرائم، لعلمهم بأن مرتكبيها قد يطلق سراحهم ليعودا إلى المجتمع المحلي في غضون أيام، وقد يسعون إلى الثأر منهم. وفي ذلك الصدد، وصف بعض المحاورين نظام العدالة في ليبريا بأنه ''فخ قاتل''. ونتيجة لتعزيز قدرة الدولة على إنفاذ الاعتقال في غياب الهياكل الأساسية التكميلية، فإن النظامين القضائي والإصلاحي يشهدان فترات طويلة من الاحتجاز قبل المحاكمة ومن حالات الفرار من السجون، بما في ذلك ٤٠ سجينا فروا من سجن زويدرو في ١٦ نيسان/أبريل و ٣٢ سجينا فروا من سجن مونروفيا المركزي في ١٦ أيار/مايو. وللتخفيف من وطأة مشكلة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، استحدثت الحكومة محاكم متنقلة في سجن مونروفيا، حيث يشكل المحتجزون قبل المحاكمة نسبة ٨٦ في المائة من السجناء.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٣٠ - عندما انتهى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفة رسمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أتيحت لجميع المقاتلين السابقين الذين جرى تسريحهم والبالغ عددهم ١٠١ ٤٩٥ مقاتلا فرصة المشاركة في مشروع رسمي لإعادة الإدماج. بيد أن حوالي ٠٠٠ ٥ من المقاتلين السابقين لم يتقدموا للمشاركة في البرنامج. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة التقييم التقني بأن ثمة برامج جارية لإعادة الإدماج في المجتمع متاحة لاستيعاب الحالات التي لم يبت فيها بعد.

٣١ - وكان العديد من محاوري بعثة التقييم يرى أن برنامج إعادة الإدماج كان مجرد ''علاج

عاجل''، لم يسفر لا عن تحويل نزعة معظم المقاتلين السابقين إلى العنف ولا عن تزويدهم بأسباب مستدامة للمعيشة. واستشهد البعض بدراسة استقصائية أجراها معهد الولايات المتحدة للسلام في مقاطعة لوفا السنة الماضية، خلصت إلى أن ثلث المقاتلين مستعدون للقتال مجددا إذا ما عرضت عليهم المحفزات المناسبة. وفي مقاطعة غراند باسا، أبلغ رئيس الشرطة بعثة التقييم بأن حوالي نسبة ٤٣ في المائة من المقاتلين السابقين أدمجوا بنجاح في مجتمعاتهم المحلية، فيما كانت نسبة ٥٧ في المائة المتبقية تثير القلاقل في كثير من الأحيان وتتطلب مواصلة رصدهم والإبقاء على صلة بهم. وسيتطلب الحفاظ على المكاسب المتواضعة لبرنامج إعادة الإدماج بذل جهد طويل الأجل لتحويل العقلية العنيفة للمقاتلين السابقين، في الوقت الذي تجري فيه أيضا مساعدتهم على إيجاد فرص عمل مستدامة. وقررت بعثة التقييم أن هذه التحديات تتجاوز نطاق حفظ السلام، وأنها تتطلب تدخلا مستداما من جانب الحكومة وشركائها.

بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد

٣٢ - لقد أُحرز بعض التقدم في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد. وأُنشئت الهياكل الإدارية الأساسية في جميع المقاطعات، وأُصلحت المباني الإدارية وتم تأثيثها وتجهيزها في أربعة عشر من عواصم المقاطعات الخمسة عشر. ويُخطَّطُ في السنة المقبلة لتجديد مقار ٥٠ منطقة إدارية من خلال صناديق تنمية المقاطعات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأولت الحكومة اهتماما كبيرا لبناء قدرات المسؤولين المحليين في مجال الحكم الرشيد والتنسيق الأمني. وتتوفر الآن الخدمات المالية خارج مونروفيا، حيث أنشئت مكاتب فرعية للبنك المركزي في مقاطعات بومي وبونغ وغراند باسا وغراند جيديه ولوفا، وأصبحت هناك مصارف تجارية في ثماني مقاطعات. وتتمتع جميع عواصم المقاطعات الآن بخدمات الهاتف المحمول.

٣٣ - وعلى الرغم من امتداد بعض الخدمات إلى المقاطعات، فإن القدرة الإجمالية لموظفي الدولة على تقديم الخدمات للمجتمعات الريفية ما زالت محدودة للغاية. وينتشر عدد قليل من الوزارات المختصة في المقاطعات. وقد بدأت جهود ترمي إلى إقامة آليات التنسيق على صعيد المقاطعة، بما فيها التنسيق الأمني، ولكن المسؤولين وأفراد الأمن في مختلف المقاطعات لا يزالون يخضعون، فيما يتصل بالتسلسل الإداري، لوزاراتهم المعنية في مونروفيا.

٣٤ - وسيمثل الوصول إلى المجتمعات الريفية تحديا كبيرا عند عدم توفر أصول الطيران وغيرها من الأصول الخاصة بالبعثة. وتعكف الحكومة الليبرية على وضع خطط لتسهيل تنقل موظفيها وأفراد الأمن، بما في ذلك خيارات لشق الطرق والنقل المائي والطيران. ويمكن الوصول الآن إلى مقاطعتي غراند غيديه وميريلاند بواسطة الطائرات الخاصة. كما أن خط السكك الحديدية الذي تقوم بإنشائه شركة ارسيلورميتال بغرض نقل خام الحديد، والذي سيربط مدينة يكيبا في

مقاطعة نيمبا مع ميناء بوكانان البحري في مقاطعة غراند باسا، قد يعود بالنفع فيما يتعلق بالوصول إلى المناطق الداخلية.

ثالثا – التعديلات المقترح إدخالها على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٣٥ - لا تزال ليبريا بعيدة عن بلوغ ''حالة استقرار الأمن''، التي تشكل الهدف الاستراتيجي الذي تُركِّز عليه البعثة. وكما يتبين من التقييم الوارد أعلاه، لا يتمتع أي من المؤسسات الأمنية الرئيسية في البلد بالاستقلال التنفيذي، كما أن قدرة الحكومة على دعم المؤسسات لا تزال محدودة للغاية. لذا، فقد خلُصت بعثة التقييم التقني إلى أن التفاوت في التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير الأساسية، إضافة إلى هشاشة السلام السائد، يبرران تماما الإبقاء على استراتيجية تثبيت قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وخفضها وسحبها تدريجيا وعلى مراحل، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٧١٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت على قوام وتكوين البعثة في المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة لتوفير التأمين الكافي لانتخابات عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى نتائج بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أرسلت إلى ليبريا، والمشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه، ستقوم الأمانة العامة باستعراض القدرات التي سيحتاج إليها العنصر العسكري بالبعثة خلال فترة الانتخابات. وستدرج التوصيات في هذا الشأن في تقريري المرحلي المقبل عن البعثة الذي سيصدر بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ألف – التعديلات السابقة في قوام وتكوين البعثة

العنصر العسكري

٣٦ - كما أشرت في تقاريري السابقة، فإن التعديلات التي أدخلت على البعثة في مرحلة ما قبل الخفض التدريجي بعد تنصيب الحكومة الجديدة في عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى المرحلتين الأولى والثانية من الخفض الرسمي للبعثة اللتين اكتملتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩ على التوالي، قد أدت إلى خفض قوام قوات البعثة من ١٥ ٢٥٠ من الأفراد العسكريين إلى القوام الحالي المأذون به، وهو ١٠ ٢٣١ من الأفراد العسكريين. ويتألف الأفراد العسكريون البالغ عددهم ١٠ ٢٣١ فردا من ٢٥٠ فردا بالمحكمة الخاصة لسيراليون في فريتاون، إضافة إلى ٩٨١ ٩ فردا في ليبريا، بما في ذلك ثماني كتائب مشاة وقوة احتياطية (٠٦٤ ٦ فردا)؛ وضباط مقر القوة (٩٠ من ضباط الأركان)؛ ووحدات الدعم (٦٨٨ ٣ من الأفراد العسكريين)؛ و ١٣٩ مراقبا عسكريا.

عنصر الشرطة

٣٧ - خلال المرحلة الأولى من الخفض التدريجي، انخفض عنصر الشرطة بالبعثة بما يعادل ١٠٥ من مستشاري الشرطة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبَقِيَ في البلد ٤٩٨ من مستشاري الشرطة وخمس من وحدات الشرطة المشكلة. غير أن استمرار التحديات التي تعرضت لها الشرطة الوطنية الليبرية، جعلتني أتقدم بالتوصية الواردة في تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/553) بتجميد التخفيضات في عنصر مستشاري الشرطة ونشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة خلال المرحلة الثانية من الخفض التدريجي. وقد وافق مجلس الأمن على تلك التوصيات في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨)، وأصبح القوام المأذون به لعنصر الشرطة بالبعثة في الوقت الحالي يبلغ ١ ٣٧٥ فردا، بما فيهم ٤٩٨ من مستشاري الشرطة، و ٣٢ من ضباط السجون، وسبعة من وحدات الشرطة المشكلة.

باء - توصيات تتعلق بالمرحلة الثالثة من الخفض التدريجي للبعثة

العنصر العسكري

١ - قوة الحرس العسكري

٣٨ - طلب نائب مسجل المحكمة الخاصة لسيراليون وكبير مستشاري شؤون الأمن بالمحكمة، في مناقشاتهم مع بعثة التقييم التقني، بأن تبقي البعثة على وجود قوة الحرس العسكري التابعة لها بقوامها الحالي المكون من ٢٥٠ فردا، بالنظر إلى أن المحكمة لا تزال تأوي ثمانية من الأشخاص المدانين البارزين، وتوجد في عهدتها أيضا مواد في غاية السرية تستخدم كأدلة في الإجراءات القضائية، وفي السجلات السرية، وفي أقوال الشهود. ومن الضروري توفير الأمن الكافي لتلك الوثائق طيلة استمرار عمل المحكمة.

٣٩ - وأكد مسؤولو المحكمة أن المخاطر الأمنية التي تواجه المحكمة الخاصة لا تزال مرتفعة، وأن الاستقرار الذي تنعم به المحكمة إنما يرجع إلى وجود قوة الحرس العسكري. وقد شهد السجن الوطني الرئيسي بسيراليون، الذي يقع بالقرب من المحكمة الخاصة ويخضع لحراسة سلطات الأمن القومي، العديد من عمليات هروب السجناء. لذلك، أوصت بعثة التقييم بالإبقاء على قوة الحرس العسكري بقوامها الحالي. وسيعاد النظر بانتظام في استمرار نشر قوة الحرس العسكري، عندما يصبح الإطار الزمني لإنجاز المحكمة لعملها أكثر وضوحا، بما في ذلك نقل السجناء إلى بلدان ثالثة.

٢ - القوات المنتشرة في ليبريا

٤٠ - وفيما يتعلق بالقوات المنتشرة في ليبريا، التي يتكون قوامها من ٩٨١ ٩ فردا، أجرت بعثة التقييم التقني، وهي تضع توصياتها، تقييما شاملا للأخطار؛ ودرست قدرة الحكومة الليبرية على الرد على التهديدات العسكرية؛ وحللت وضع وتكوين العنصر العسكري ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ وأجرت تحليلا للقوات مقابل المهام؛ وحددت القوة العسكرية اللازمة لتوفير الأمن لانتخابات عام ٢٠١١. وخلصت بعثة التقييم إلى أنه سيكون من الممكن إدخال التعديلات الإضافية التالية في المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي: (أ) إمكانية إعادة ٢ ٠٢٩ فردا إلى الوطن (كتيبتين من المشاة و ٣٦٥ من الأفراد العسكريين الإضافيين، بما في ذلك الأفراد الذين أعيدوا إلى وطنهم نتيجة للتعديلات المقترحة في الفقرتين (ج) و (د) أدناه) في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، بحيث يصبح قوام القوة العسكرية للبعثة ٧ ٩٥٢ فردا؛ (ب) يمكن لهذه القوة أن تحقق قدرا من الكفاءة والوفورات عن طريق إعادة المعدات القتالية الزائدة عن الحاجة، بما فيها ثلاثة من طائراتها العمودية الهجومية الست، و ٧٢ من ناقلات أفرادها المدرعة البالغة ١٦٧ ناقلة مدرعة؛ (ج) يمكن تخفيض قوام قوات مقر قيادة القطاع ألف بالبعثة بعدد ٣٠ من ضباط الأركان؛ (د) يمكن تخفيض سرية إشارة واحدة بعدد ٥٩ فردا؛ (هـ) ينبغي على البعثة أن تقوم تدريجيا بتثبيت مواقعها وقواعدها، بحيث تتحول إلى وضع أكثر قدرة على التنقل. ولكن تنفيذ هذا المفهوم الجديد للعمليات سيأخذ في الاعتبار ولاية القوة المتمثلة في حماية أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها، وفي تسهيل الأنشطة الإنسانية.

٤١ - وأفادت بعثة التقييم بأن أي تغيير كبير في مواقع نشر البعثة سيتطلب إجراء مشاورات مع حكومة ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وذلك لضمان التواجد العسكري المستمر في مواقع استراتيجية. كما شددت بعثة التقييم على أن الحفاظ على القدرات الحالية لوحدات الدعم التابعة للبعثة، وخاصة الطائرات العمودية المخصصة للأغراض العامة والوحدات الهندسية ووحدات النقل والوحدات الطبية، سيكون عاملا حاسما في تنفيذ الخفض وإعادة تموضع القوة وتنقلها.

٤٢ - وفي حين سيتم سحب قوة الحرس العسكري الموجودة في فريتاون بمجرد أن تُكمِل المحكمة الخاصة أعمالها، ربما في أواخر عام ٢٠١٠، فإنه يوصى بالإبقاء على القوات المتبقية في ليبريا بنهاية المرحلة الثالثة من الخفض، وقوامها ٧ ٩٥٢ فردا، طيلة فترة انتخابات عام ٢٠١١. وسيتم تحديد الأُطُر الزمنية للمراحل النهائية لسحب البعثة على أساس النتائج التي تتوصل إليها بعثة للتقييم التقني يتم إيفادها بعد الانتهاء من الانتخابات.

٣ - تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٤٣ - استعرضت بعثة التقييم التقني مع فريق عسكري تابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خططا لاحتمال قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الانتخابات الإيفوارية، إذا ما كانت هناك ضرورة لهذا التعزيز. وفي إطار خطة الطوارئ، ستقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مؤقتا بنشر سرية عسكرية واحدة وأربع طائرات هليكوبتر، ستتمركز جميعها في كوت ديفوار، إذا اقتضى الأمر، لما يقرب من شهر واحد قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن الأهمية ملاحظة أنه لن يتم اللجوء إلى هذا الترتيب إلا إذا كانت خيارات التعزيز الأخرى المتاحة أمام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار غير كافية أو غير متوفرة. ولكن هذا الترتيب لن يظل قائما بعد الانتهاء من مرحلة الخفض الثالثة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في أيار/مايو ٢٠١٠، حيث لن تكون هناك قدرات كافية لدى العنصر العسكري بالبعثة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

عنصر الشرطة

٤٤ - وبالنظر للتحديات الخطيرة التي لا تزال تعوق التقدم في تطوير الشرطة الوطنية الليبرية، أوصت بعثة التقييم التقني بعدم إجراء مزيد من التخفيض لعنصر الشرطة بالبعثة خلال المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي. وكما أشرت في تقاريري السابقة، فإن إجراء مزيد من التعديلات في مستوى عنصر الشرطة بالبعثة سيكون مرتبطا بالتقدم المحرز في النهوض بقوات شرطة وطنية تتمتع بالكفاءة والمصداقية ونشرها بشكل كامل.

٤٥ - ويمكن أن توفر الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية استراتيجية شاملة لدمج مساهمات البعثة وحكومة ليبريا وشركائها من الجهات المانحة وقيادة الشرطة الوطنية. وفي حين ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير الشرطة، فإن التنسيق يظل مطلوبا لتلبية الأولويات المُحدَّدة، بما في ذلك تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية للشرطة الوطنية الليبرية ومهاراتها المتخصصة واحترافها المهني. وخلُصت بعثة التقييم التقني إلى أن الكثير من أوجه القصور في التوجيه الذي يقدمه مستشارو الشرطة بالبعثة يمكن تصحيحها إذا قامت البلدان المساهمة بقوات الشرطة بنشر ضباط شرطة مؤهلين وفقا للمتطلبات المحددة في الخطة الاستراتيجية. وتشمل القدرات المحددة المطلوبة مستشارين متخصصين في مجالات الطب الشرعي والمعايير المهنية والتحقيقات والتدريب والموارد البشرية والإدارة الاستراتيجية. كما خلُصت بعثة التقييم إلى أنه ينبغي على عنصر الشرطة في البعثة أن ينشئ آليات للرقابة الداخلية، لضمان أن يكون مستشارو الشرطة التابعين له منخرطين على نحو كاف في مسؤولياتهم التوجيهية. ولمعالجة أوجه القصور التي حُددت في وقت سابق في وحدات الشرطة المشكلة التي تم نشرها في عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، تم إيفاد فريق مخصص إلى ليبريا في نيسان/ابريل لتنفيذ برنامج تدريبي تجريبي مدته خمسة أشهر يهدف إلى تحسين الفعالية والاستجابة التشغيلية.

العنصر المدني

٤٦ - ستواصل البعثة تعديل عنصرها المدني، حسب الاقتضاء، بحيث يمكنها التكيف مع الأولويات الناشئة. وستقوم البعثة بإدخال تعديلات على الأبواب المتعلقة بإعادة الإدماج والتأهيل والإنعاش وتنسيق الشؤون الإنسانية في دورة الميزانية التي تبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بالنظر إلى التقدم المحرز في تلك المجالات والزيادة في قدرات الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقامت البعثة أيضا بإعادة تنظيم مختلف القطاعات المدنية من أجل تلبية الأولويات الحالية لحكومة ليبريا، ولضمان التكامل الفعال داخل البعثة، وكذلك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

الدعم

٤٧ - يُشكِّل موسم الأمطار في ليبريا تحديات فريدة للبعثة من حيث احتياجاتها اللوجستية، بما في ذلك خلال فترات الخفض التدريجي. فخلال خمسة أشهر من السنة، تقل احتمالات الوصول إلى الأماكن النائية على متن طائرة هليكوبتر عن ٥٠ في المائة. ومع ذلك، تظل الأصول الجوية للبعثة تشكل جانبا هاما من قدرة البعثة على نقل موظفيها وتزويدهم بالإمدادات، إلى جانب تقديم مساعدة بالغة الأهمية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة في الوصول إلى المقاطعات الموجودة بالمناطق الداخلية. وقد خلُصت بعثة التقييم التقني إلى أنه ينبغي على البعثة إجراء استعراض شامل لمدرجات الطائرات في ليبريا، وذلك بغية معرفة ما إذا كانت طائرات الشحن من النوع الذي يعمل في جميع الأحوال الجوية، مثل طائرة الشحن من طراز سي-١٣٠، ستكون فعالة من حيث التكلفة كوسيلة لنشر القوات الاحتياطية في المناطق النائية، أو لإخراج القوات والمعدات الثقيلة أثناء عملية الخفض التدريجي والعودة العادية إلى الوطن.

٤٨ - ويمثل الوصول إلى المقاطعات في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد تحديا على وجه الخصوص، نظرا لمحدودية شبكة الطرق التي يتعذر المرور عليها خلال موسم الأمطار. وتبذل الوحدات الهندسية بالبعثة، بالاشتراك مع العناصر الهندسية بالقوات المسلحة الليبرية الجديدة، جهودا للحفاظ على الطرق مفتوحة. ولكن بما أنه ليس لدى البعثة، وليس لدى شركائها، القدرة على رصف الطرق بالأسفلت بخلاف الطريق الاستراتيجي الرئيسي الذي يربط بين مونروفيا وغبارنغا وبوكانان، فإن الطرق التي تم إصلاحها بالفعل تتدهور بسرعة. وقد بدأت الحكومة والبنك الدولي والولايات المتحدة والبعثة جهودا من أجل إصلاح الميناء البحري في مونروفيا، أما الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الموانئ في بوكانان وغرينفيل وهاربر فلا تزال معلقة.

و لم تُنفذ بعد خطط لانتشال تسع سفن غارقة في موانئ بحرية مختلفة، بما فيها ميناء غرينفيل الذي تستخدمه البعثة لإمداد وإخراج قواتها. ونظرا للتحديات اللوجستية أمام تيسير تركيز وتَنقُّل القوة ودعم القوات، نصحت بعثة التقييم بأن تبقي البعثة على جميع مواردها العسكرية والمدنية اللوجستية والداعمة بنفس قدراتها الحالية.

سلامة وأمن الموظفين

٤٩ - وما زالت الجريمة تشكل تهديدا رئيسيا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في ليبريا. وخلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩، أُبْلغ عن ٩٠١ من حوادث السلامة والأمن التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة، من بينها ١٨ من حوادث السطو المسلح على المناطق السكنية. ولكن وجود قوات البعثة التي تم نشرها في جميع مناطق البلد التي يقوم فيها فريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى نشرها في المنشآت الاستراتيجية التابعة للأمم المتحدة، أدى إلى التخفيف من المخاطر التي يتعرض الموظفون المدنيون ببعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي استعراضها لمتطلبات السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ومواقعها ومنشآتها، أقرت بعثة التقييم بضرورة التواجد المستمر لقوة البعثة في تلك المناطق للتمكين من تنفيذ برامج وأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء ليبريا دون عوائق، بينما تنظر أيضا في إيجاد ترتيبات أمنية بديلة تسمح بمواصلة تثبيت قوة البعثة وخفضها تدريجيا. وسيكون التواجد المستمر لقوة البعثة مطلوبا في المواقع والمنشآت الاستراتيجية الرئيسية للأمم المتحدة لحين قيام إدارة شؤون السلامة والأمن بإجراء تقييم أمني كامل لتحديد المواقع التي تتطلب الوجود المستمر لقوة البعثة أو وجود ترتيبات أمنية بديلة لأمن المدنيين.

رابعا - التوجه المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٥٠ - ستقوم البعثة في نهاية المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي في أيار/مايو ٢٠١٠ بإعادة تشكيل القوات المتبقية في ليبريا، وقوامها ٧ ٩٥٢ فردا، تدريجيا على النحو المبين في الفقرة ٤٠ أعلاه، والحفاظ على هذا الوضع والقوام طوال الفترة الانتخابية. وإذا سمحت الظروف الأمنية، ستُستأنف عملية الخفض التدريجي للبعثة بوتيرة متسارعة أثناء فترة ما بعد الانتخابات.

٥١ - وتحسبا للانسحاب النهائي للبعثة بعد انتخابات عام ٢٠١١، بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في التخطيط المشترك للعملية الانتقالية، وذلك بهدف ضمان استمرار قيام الفريق القطري بتنفيذ البرامج في حال عدم وجود أصول الإمداد اللوجستي والنقل الخاصة بالبعثة. ويجري تجميع الموارد بصورة متزايدة، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفعالية، كما تم إنشاء مكاتب مشتركة بين البعثة والفريق القطري في فوينجاما وزويدرو.

٥٢ - وستتطلب استراتيجية انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التخطيط الدقيق للتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الليبرية. وينبغي أن يشمل هذا التخطيط للمرحلة الانتقالية الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهم من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار التحضير للانسحاب النهائي للبعثة. ونظرا لقلة أعداد القوات المسلحة في ليبريا والشرطة الوطنية الليبرية، فإنهما لن تكونا في وضع يمكنهما من الحلول محل قدرات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا،أو توفير المظلة الأمنية نفسها التي كانت توفرها البعثة. وعليه، سيكون من الضروري وضع استراتيجية واضحة للاستفادة من جميع مؤسسات الأمن وسيادة القانون في ليبريا بجميع المقاطعات. وينبغي أن يستند وضع استراتيجية أمنية لكل مقاطعة إلى تحليل دقيق للمخاطر، وأن يأخذ في الاعتبار مهام وقدرات جميع مؤسسات الأمن وسيادة القانون الموجودة في تلك المقاطعة. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة وشركائها وضع معايير واضحة للإعلان عن استعداد كل مقاطعة لأن تقوم البعثة فيها بتسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. وستركز بعثة التقييم التقني الشامل التي سيتم إيفادها إلي ليبريا عقب انتخابات عام ٢٠١١ على تسليم مسؤوليات البعثة إلى السلطات الوطنية، كما ستقوم، بناء على حالة الترتيبات والظروف القائمة على أرض الواقع، بوضع توصيات لمرحلة الخفض التدريجي اللاحقة والانسحاب النهائي.

خامسا - ملاحظات

٥٣ - أحرزت حكومة ليبريا، بمساعدة شركائها الدوليين، تقدما يستحق الثناء نحو توطيد الاستقرار في البلد وتنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح والإنعاش. وبرغم أنها كانت مركزا للصراع في يوم من الأيام، إلا أن لدى ليبريا الآن الإمكانية لأن تُصبح ركيزة للسلام والاستقرار في منطقة دون إقليمية تموج بالاضطرابات. وفي الوقت نفسه، فإن الطبيعة المعقدة وضخامة التحديات الموروثة من الحرب الأهلية، وحالة الخلل الوظيفي في الدولة في فترة ما قبل الحرب، هي أمور لا تزال تشكل صعوبات خطيرة أمام بناء المؤسسات الوطنية الضرورية، وخاصة في قطاعي الأمن وسيادة القانون، مما يتطلب بذل جهود دؤوبة وطويلة الأجل. وعليه، فبرغم مرور ست سنوات منذ انتهاء الحرب، إلا أن ليبريا لا تزال دولة هشة. فالهدوء الذي يسود حاليا معرض بدرجة كبيرة للاضطراب، والمكاسب التي تحققت معرضة للانتكاس. لذا، فإنني أهيب بجميع الشركاء الدوليين مواصلة السير على نفس المنوال في ليبريا للمساعدة في زيادة توطيد السلام الهش وفي تهيئة الظروف لاستقرار دائم.

٥٤ - ومن جانبها، ستسعى البعثة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي حدده مجلس الأمن، والذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة، والمتمثل في مساعدة ليبريا على تحقيق حالة من استقرار

الأمن، مع استعداد شرطتها الوطنية وقواتها المسلحة للعمل بصورة كاملة. وبمجرد أن يصبح الجيش والشرطة جاهزين للعمل، ستحتاج ليبريا أيضا إلى المساعدة الكبيرة والمتواصلة من شركائها للإبقاء عليهما. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية إلى إنشاء قوة شرطة تتميز بالمصداقية والكفاءة يجب أن إكمالها بجهود متناسبة لإنشاء نظام قضائي ونظام للسجون يتميزان أيضا بالمصداقية وبالقدرة على أداء وظيفتيهما. لذا، ينبغي على الحكومة وشركائها أن يستثمرا المزيد من الموارد في إصلاح وتطوير النظام القضائي، وتوسيع إمكانية وصول السكان إليه، وتطهيره من الفساد، ومن القوانين البالية والتمييزية. وإنني أُسلم أيضا بأن دوام استقرار للأمن سوف يتطلب أكثر من مجرد النهوض بمؤسسات أمنية وقضائية عاملة بالكامل. فالانتعاش الاقتصادي أمر حاسم من أجل توفير فرص عمل مستدامة وتحقيق فوائد السلام الموعودة.

٥٥ - كما أن على شعب وحكومة ليبريا أن يسعيا إلى مصالحة حقيقية على الصعيدين الوطني والشعبي. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة للتصدي للكثير من المسائل الخلافية المتجذرة في ماضي ليبريا، والتي لا تزال مضاعفاتها تؤثر على جهود توطيد السلام. وأحث جميع المواطنين في ليبريا، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والزعماء الدينيين والتقليديين، على الانخراط في الجهود المتواصلة لغرس ثقافة سياسية تقوم على الحوار والتسامح وتهدف إلى التوصل إلى توافق وطني على معالجة المسائل الخلافية.

٥٦ - وإنني لأشعر بقلق شديد إزاء التهديد الذي تشكله الأزمة المالية العالمية على جهود الإنعاش عقب الصراع في ليبريا. فالمكاسب التي تحققت على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية معرضة لخطر التوقف. فالإيرادات الوطنية تتقلص نتيجة للتراجع في القطاع الإنتاجي، والحكومة تواجه عجزا في الميزانية يبلغ ١٤,٧ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وإنني أدعو الجهات المانحة إلى تقديم الدعم اللازم لمساعدة هذا البلد على تحمل الصدمات الناجمة عن الأزمة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المباشر للميزانية.

٥٧- وسوف يتوقف استمرار الاستقرار في ليبريا أيضا على تطور الوضع في المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع إجراء الانتخابات هذه السنة في كل من غينيا وكوت ديفوار، بينما تعمل سيراليون على توطيد سلامها بعد انتهاء الحرب فيها. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة هذه العمليات الهامة على النجاح لأنها ستسهم في الاستقرار الطويل الأجل في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية بأسرها. كما أن آفة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية، الذي كان له بالفعل أثر كارثي على الدول الأخرى الضعيفة في المنطقة دون الإقليمية، تدعو أيضا للقلق البالغ. إلا أن ما يشجعني هو حسن الجوار وتعزيز العملية الأمنية في إطار منظمة اتحاد نهر مانو، وأدعو إلى مواصلة بذل الجهود في هذا الخصوص.

٥٨- ورغم التحديات المتبقية، فإن دوام الاستقرار وعدم وجود أي تهديد عسكري مباشر لليبريا يفسحان المجال لإدخال مزيد من التعديلات على قوام قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وبناء على النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم التقني، فإني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الخطة المتعلقة بالمرحلة الثالثة من الخفض التدريجي لقوام البعثة على النحو الوارد في الفقرات من ٣٨ إلى ٤٩ من هذا التقرير. وتهدف هذه التوصيات إلى الوصول بالفعالية التشغيلية للبعثة إلى الحد الأقصى، وتهدف في الوقت ذاته أيضا إلى كفالة الإبقاء على القدرات اللازمة لتوفير ما يكفي من الأمن لإجراء انتخابات عام ٢٠١١. وما يُوصى به من إعادة ٢ ٠٢٩ فردا إلى الوطن بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ سيُبقي القوام العسكري للبعثة عند ٢٠٢ ٨ فردا، بمن فيهم ٩٥٢ ٧ فردا في ليبريا و ٢٥٠ فردا في سيراليون. ويمثل هذا الاقتراح تسارعا في وتيرة خفض قوام القوات المقترح مبدئيا في تقريري المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/86). وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض الفائض من المعدات القتالية، بما فيها طائرات الهليكوبتر الهجومية وناقلات الجنود المدرعة، سيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة للبعثة.

٥٩ - ونظرا لاستمرار عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، فإنني أتفق مع توصية بعثة التقييم بالإبقاء على قوة الحرس العسكري في فريتاون لحين نقل الأشخاص المدانين إلى بلدان ثالثة وتصفية المحكمة. ومع اتضاح الجدول الزمني لإتمام عمل المحكمة، سيتواصل استعراض قوام قوة الحرس، وسأبقي مجلس الأمن على علم بأية تعديلات يجري التفكير في إدخالها.

٦٠ - وقد تم استثمار خمس نوات في تدريب الشرطة الوطنية وتجهيزها ونشرها، وهو ما كان ينبغي أن يكون كافيا لإيجاد قوة شرطة وطنية قادرة تماما على العمل بصورة مستقلة عن البعثة. وإنني لأشعر بقلق بالغ إزاء التحديات التي لا تزال تواجه الجهود التعاونية التي تبذلها البعثة وحكومة ليبريا والشركاء الثنائيون لتطوير قوة شرطة وطنية محترفة. ولذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتفعيل الخطة الاستراتيجية لقوة الشرطة الوطنية الليبرية، وهو ما يمكن أن يعالج جوانب القصور في الجهود المبذولة لتطوير الشرطة. وإنني أحث بقوة شركاء ليبريا على تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ونظرا للتحديات الوارد وصفها في هذا التقرير، فإنني أتفق مع توصية بعثة التقييم بالإبقاء على القوام الحالي لعنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الذي يبلغ ٣٧٥ ١ فردا. كما أنني أناشد البلدان المساهمة بأفراد الشرطة على تزويد البعثة بضباط شرطة متمرسين يمتلكون المهارات المتخصصة المحددة في الخطة الاستراتيجية، وهو ما سيساعد البعثة على رعاية وتوجيه الشرطة الوطنية.

٦١ - ونظرا لمحدودية قدرة المؤسسات الأمنية في ليبريا وفي ضوء العوامل التي يمكن أن تزعزع الاستقرار المحددة في هذا التقرير، فإنني أؤيد توصيات بعثة التقييم.بالإبقاء على قوام قوة البعثة عند مستوى ٩٥٢ ٧ فردا في ليبريا لحين إتمام انتخابات عام ٢٠١١، وإدراج إتمام الانتخابات

بصورة حرة ونزيهة في قائمة النقاط المرجعية الأساسية. أما وضع خطط لتسريع وتيرة الخفض التدريجي للبعثة وسحبها في نهاية المطاف، فسيتوقف على التقييم التقني اللاحق الذي سيجري بعد الانتخابات. وبحلول ذلك الوقت، ستكون الحكومة والبعثة وجميع الشركاء المعنيين قد انتهوا من وضع اللمسات النهائية على استراتيجية مفصلة وخطة لنقل المسؤوليات الأمنية بصورة متدرجة في مقاطعة بعد أخرى إلى السلطات الوطنية.

٦٢ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لممثلتي الخاصة لليبريا، إيلين مارغريته لوي، وللأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لما يبدونه من التزام في دعم جهود تثبيت السلام في ليبريا، وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة الاتصال الدولية المعنية بليبريا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على ما تقدمه من مساهمات هامة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الجيش والشرطة

(في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٤	صفر	صفر	٤	صفر	١٣
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	٢٣٧	١٩
إكوادور	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦
إندونيسيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨
أوكرانيا	٢	٢	٣٠٠	٣٠٤	صفر	١٢
أيسلندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
إيطاليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١
باراغواي	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
باكستان	٩	٨	٣ ٠٢٢	٣ ٠٣٩	صفر	٢١
البرازيل	صفر	٢	صفر	٢	صفر	صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
بنغلاديش	١١	٩	٢ ٣٣٢	٢ ٣٥٢	صفر	١٧
بنن	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	٣
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٢	١	صفر	٣	صفر	صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤	صفر	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٢
توغو	٢	٢	صفر	٤	صفر	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١
الجبل الأسود	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	١٣	٤	٨٧٠	٨٨٧	صفر	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر	صفر
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية	٢	٣	١٥	٢٠	٢٤٠	١٠
الدانمرك	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
زامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	١٧
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	صفر	٣٢
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢	صفر	٤
السنغال	١	٢	صفر	٣	صفر	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	صفر	٦
الصين	٢	٥	٥٥٨	٥٦٥	صفر	١٦
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	١٩
غانا	٩	٧	٧٠٠	٧١٦	صفر	٣٧
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر	صفر
الفلبين	٤	٣	١٣٥	١٤٢	صفر	٢٦
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	صفر	٤
كرواتيا	صفر	٣	صفر	٣	صفر	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠
مالي	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦	صفر	صفر
مصر	٥	صفر	صفر	٥	صفر	٣
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	صفر	٢	صفر	٢	صفر	صفر
منغوليا	صفر	٢	٢٤٨	٢٥٠	صفر	صفر
ناميبيا	صفر	٣	صفر	٣	صفر	٦
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
النيجر	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
نيجيريا	١٥	١٠	١ ٦٤٩	١ ٦٧٤	١٢٠	٢٦
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢٥	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٤	٠	٨	صفر	١٣
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
المجموع	**١٣٧**	**٨٥**	**٩ ٩٤٤**	**١٠ ١٦٦**	**٧٢٢**	**٤٨٨**

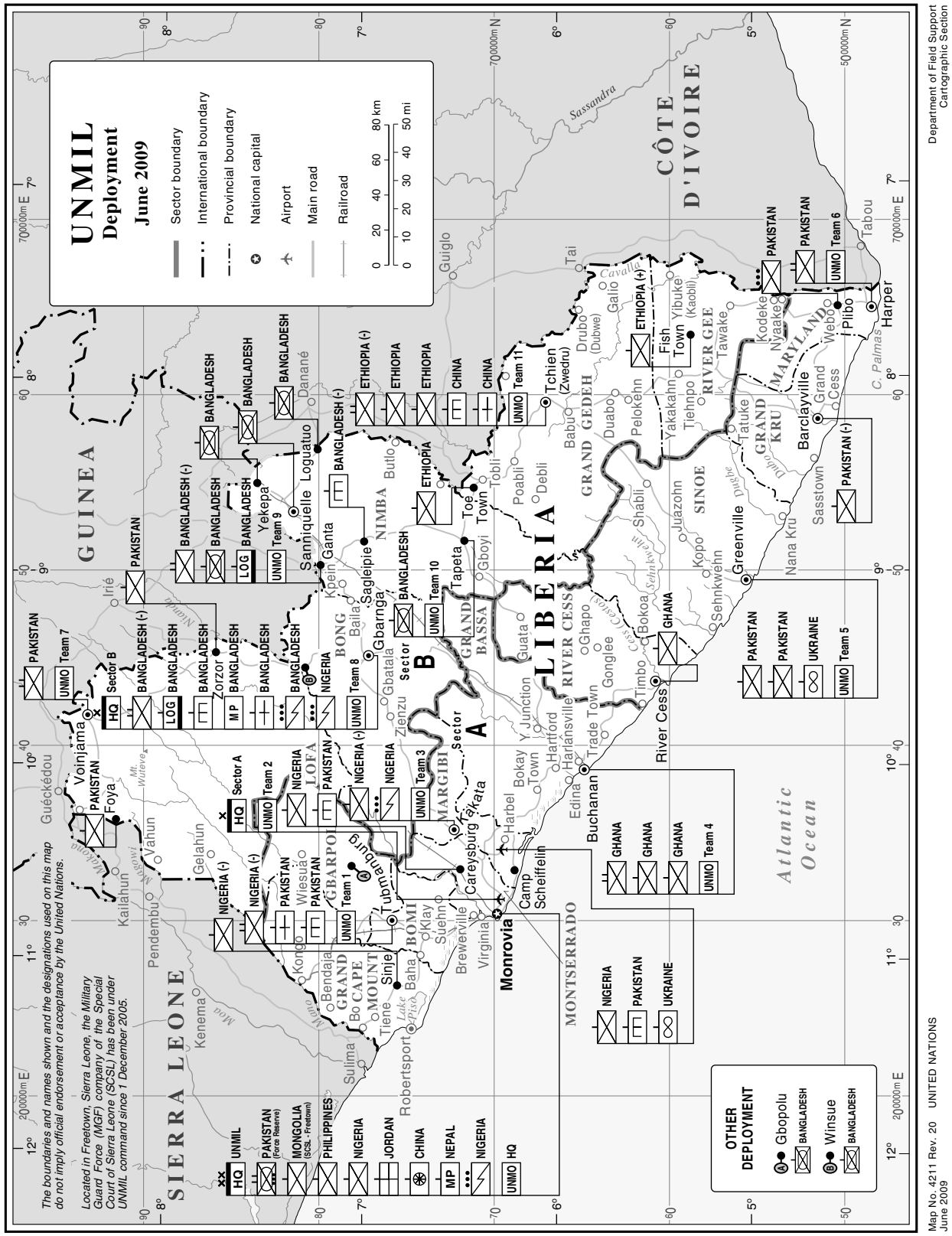
UNMIL
Deployment
June 2009
Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
SIERRA LEONE
GUINEA
LIBERIA
CÔTE D'IVOIRE
Atlantic Ocean
Monrovia
Buchanan
Harper
Voinjama
Zorzor
Sanniquelle
Tchien (Zwedru)
Greenville
Barclayville
Robertsport
Kailahun
Pendembu
Kenema
Bo
Sulima
Zwedru
Sassandra
Guiglo
Tai
Tabou
C. Palmas
Sector A
Sector B
Sector C
Sector D
Sector E
Sector F
Sector G
Sector H
Sector I
Sector J
Sector K
Sector L
Sector M
Sector N
Sector O
Sector P
Sector Q
Sector R
Sector S
Sector T
Sector U
Sector V
Sector W
Sector X
Sector Y
Sector Z
OTHER DEPLOYMENT
Gbopolu
Winsue
Located in Freetown, Sierra Leone, the Military Guard Force (MGF) company of the Special Court of Sierra Leone (SCSL) has been under UNMIL command since 1 December 2005.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Department of Field Support
Cartographic Section
Map No. 4211 Rev. 20 UNITED NATIONS
June 2009